

دمج مختبرات الابتكار في المدارس كوسيلة نحو التحوّل في التعليم

صدر تقرير "دمج مختبرات الابتكار في المدارس كوسيلة نحو التحوّل في التعليم"، عن مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم "وايز" التابع لمؤسسة قطر. ويعرض التقرير مسار تجربة "وايز" الرائدة في إدخال مختبرات الابتكار إلى عدد من المدارس، وتحويلها إلى مراكز تعلّم تُواكب التطوّر التقنيّ للقرن الحادي والعشرين، والذي يعتمد على الذكاء الاصطناعيّ، ويفرض تحوّلًا في نوعيّة المهارات المطلوبة والوظائف المتاحّة التي ستضطلع بها الأجيال القادمة.

اعتبر التقرير أنّ غالبية الأنظمة التعليميّة لا تستجيب للتغيير العميق والهادف والدائم، لأنّ المناهج التقليديّة للتغيير والإصلاح التعليمي لا تعمل على إعادة تصميم المدارس وبرامج إعداد المعلمين لتمكين التغيير والتحسين والابتكار التعليمي. وهو أمر يدفع إلى التفكير في تصميم بيئات تعلّم ونماذج تعليميّة قادرة على إحداث التغيير. ويستند التقرير في نتائجه إلى جهود تعاونيّة وممارسات حقيقيّة أُجريت في مدارس على أرض الواقع، فجاء مُؤكّداً أهميّة الدور الذي تُسهم به المدارس والمختبرات والمراكز في تعزيز الإدراك والفهم، وخلق التعاون بين المعلمين والباحثين والقادة.

عرض التقرير حيثيات الشراكة التي أقامها مركز الابتكار التابع لـ "وايز" (خلال الفترة ما بين آذار 2020 وحزيران 2021) مع ثلاث مدارس، اثنتان تقعان في آسيا والثالثة في أمريكا الشماليّة. هدفت هذه الشراكة إلى مواكبة تنفيذ المدارس الثلاث لمختبرات الابتكار الخاصّة بها، والاستفادة منها للدفع قدّمًا في عمليّة التصميم المدرسيّ. وأوضح التقرير الإجراءات التي اضطلع بها فريق مركز "وايز" للابتكار مع كلّ مدرسة على حدة، وذلك للأغراض الآتية: استكشاف التحدّيات التي تفرضها بيئة التعلّم لديها ومجالات بناء ممارسات وابتكارات جديدة؛ وتحديد أهدافها التعليميّة؛ وتصميم أدوات وممارسات وابتكارات جديدة تستجيب للدعوات المطالبة بتجاوز الهوة بين الابتكار (رؤية صنّاع السياسات) والتنفيذ

الأهداف والنتائج الرئيسيّة" المعروف لدى جون دوير، والذي يدعم الهدف من فتح مراكز الابتكار في المدارس.

وقدّم التقرير عددًا من التوصيات الموجهة للمدارس ومُديري الأنظمة التعليميّة وصنّاع السياسات، لدعم تنفيذ مختبرات الابتكار. فدعاهم التقرير إلى تخصيص الموارد والموظّفين اللازمين للمساعدة على دعم المدرسة في إنشاء مختبر الابتكار الخاصّ بهؤلاء الموظّفين، وتشجيع المدارس ودعمها للاضطلاع بأنواع المخاطر المطلوبة للقيام بأعمال الابتكار بشكل فعّال، وإمعان النظر في الأوجه التي قد تكون فيها السياسات سببًا يحوّل دون التغيير والنموّ. وحثّهم التقرير أيضًا على غرس المرونة في السياسات على نحو يضمن إيجاد مجال للابتكار وتشجيع الابتكار المُنظّم الذي يروّج له نموذج مختبر الابتكار، باعتباره طريقة لبناء المعرفة الجماعيّة بنماذج المدارس المعاصرة، وإدارة التغيير ودعم المدرسة في المضيّ قدّمًا في هذا الاتجاه، والتفكير في كيفية تبني الصناعات الأخرى لمنهجيات التصميم المرنة اللازمة لبناء حلول أكثر فعاليّة. وشجّع التقرير أيضًا على استكشاف ما إذا كانت السياسات والهياكل القائمة تُعيق قدرة المدارس على خلق الأمان وغرس الثقة في ثقافتها، وعلى إعادة تصميم هذه السياسات حسب الحاجة، ودعم شبكة المدرسة من خلال ربطها بالموارد الخارجيّة والدوليّة التي تساعد في تمكين المساعي نحو الابتكار.

وفي الختام، دعا التقرير المدارس إلى تحديد فرد واحد (أو أكثر) يُمكنه تولّي قيادة مبادرة إنشاء مختبر الابتكار أو ريادةها، وإلى توظيف أعضاء فريق إضافي للمساعدة في تصميم أفكار جديدة وتجربتها والتعاون بشأنها، وحشد قيادة المدرسة وإشراكها في دعم المبادرة بشكل كامل. وأشار إلى ضرورة الإعلان عن المصادقة العلنيّة على العمل في المدرسة، وتوفير الوقت والمساحة والموارد الماليّة اللازمة لدعمه، وتحديد العوائق المُحتملة في وقت مبكر، واستكشاف الحلول المُمكنة قبل البدء في تنفيذ العمل الابتكاريّ، والبدء في التعرّف إلى الممارسات الأساسيّة والأدوار الجوهريّة، وغرس ثقافة مدرسيّة تُعزّز السلامة وترعى الثقة، وتجربة أفكار جديدة، واختبار أشياء والفشل فيها، وإنشاء حلقة وصل مع الموارد الخارجيّة مثل المنظّمات غير الحكوميّة والمجموعات البحثيّة التي بإمكانها دعم العمل الابتكاريّ، والانفتاح على مزيد من الأفكار والمدارس الأخرى.

